

Distr.: General
7 August 2017
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة ٤ آب/أغسطس ٢٠١٧ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن

إلحاقاً بتقرير الأحدث المقدم إلى مجلس الأمن بشأن تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) (S/2017/591)، المؤرخ ١١ تموز/يوليه ٢٠١٧، أود أن أطلب إلى المجلس بموجب هذه الرسالة أن ينظر في تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القوة المؤقتة) التي من المقرر أن تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧. وفي رسالة مؤرخة ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧ موجهة إليّ من وزير الخارجية والمغتربين في لبنان، طلب الوزير أن يمدّد المجلس ولاية القوة المؤقتة لفترة أخرى مدتها سنة واحدة، دوغماً تعديل.

وعملاً بقرار مجلس الأمن ٢٣٠٥ (٢٠١٦)، أُجري استعراض استراتيجي للقوة في وقت سابق من عام ٢٠١٧. ولقد أبلغت استنتاجاته وتوصياته في رسالة مؤرخة ٨ آذار/مارس ٢٠١٧ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/2017/202). وقد روعيت في الاستعراض الديناميات الإقليمية المتغيرة والسياق الداخلي في لبنان. وتعكس الأولويات الاستراتيجية المحددة زيادة التركيز على المنع، مع كفاءة أن يكون التأهب اللازم للعمليات قائماً لمواجهة سيناريو أسوأ الافتراضات، لا سيما فيما يتعلق بولاية حماية المدنيين الموكلة إلى القوة المؤقتة. وحدّد الاستعراض أيضاً المكاسب الناتجة عن زيادة الكفاءة التي يمكن تحقيقها دون الإخلال بالفعالية التشغيلية للقوة المؤقتة براً وجواً وبحراً. وتقوم القوة المؤقتة بتنفيذ هذه التوصيات وقد اعتمدت نهجاً استباقياً لتحقيق أوجه الكفاءة على سبيل الأولوية.

إن استمرار الفترة الطويلة من الهدوء والاستقرار النسبيين في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق، وكذلك في شمال إسرائيل، أمر مهم، لا سيما في ضوء التطورات المزعزعة للاستقرار في المنطقة. وأود أن أثني على كل من الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي لمواصلة التزامهما بالحفاظ على وقف الأعمال العدائية وتعاونهما وتنسيقهما الوثيقين مع القوة المؤقتة.

وعلى الرغم من الهدوء السائد، لم يتحقق أي تقدم ملموس نحو التوصل إلى وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حل طويل الأجل للنزاع، حسبما يدعو إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). ولم يفِ الطرفان بعد بالتزاماتهما بموجب القرار. فيجب أن تسحب إسرائيل قواتها من الأراضي اللبنانية وتضع حداً لانتهاكات المجال الجوي اللبناني. ويتعين على الحكومة اللبنانية ممارسة سلطة فعلية على جميع الأراضي اللبنانية، ومنع ارتكاب أعمال عدائية انطلاقاً من أراضيها، وكفالة سلامة وأمن السكان



اللبنانيين إضافة إلى سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة، وكفالة أيضا نزع سلاح كافة الجماعات المسلحة بحيث لا يكون هناك أي أسلحة في لبنان غير أسلحة الدولة اللبنانية أو سلطة غير سلطتها.

وينبغي أن تتخذ السلطات اللبنانية جميع الإجراءات لكفالة عدم وجود غير مأذون به لأفراد مسلحين أو أعتدة أو أسلحة في المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني، مع مراعاة أن المسؤولية الأساسية تقع على عاتق الجيش اللبناني في هذا الصدد. وتظلّ القوة المؤقتة، من جهتها، مصمّمة على أن تتخذ، بالتنسيق مع الجيش اللبناني، وبكل الوسائل المتاحة في حدود ولايتها وقدراتها، الإجراءات اللازمة بناء على ما هو متاح من معلومات محدّدة بشأن الوجود غير الشرعي لأفراد مسلحين أو أسلحة أو بنية تحتية داخل منطقة عملياتها. وإنني أعترز النظر في السبل التي يمكن أن تعزّز بها القوة المؤقتة ما تبذله من جهود في هذا الصدد.

ولا يزال التعاون بين القوة المؤقتة والجيش اللبناني من خلال الحوار الاستراتيجي ضروريا لمساعدة حكومة لبنان على زيادة قدرات وإمكانات ووجود الجيش اللبناني في جنوب لبنان والمياه الإقليمية اللبنانية بوتيرة متسارعة من أجل التنفيذ الكامل لأحكام القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦).

وإدراكا مني للظروف الإقليمية الراهنة والتحديات الأمنية المتعددة التي يواجهها الجيش اللبناني، أكرّر دعوتي إلى زيادة الدعم الدولي المحدد الهدف في هذا الصدد. ولقد حدّد الجيش اللبناني القدرات البرية والبحرية ذات الأولوية، والتي ترد في الاستعراض الاستراتيجي، وهي على وجه التحديد: إنشاء "لواء نموذجي" في جنوب لبنان؛ واقتناء سفينة خفر سواحل؛ وإنشاء مركز للتعاون المدني - العسكري في الجنوب. وإنني أشجع بقوة المجتمع الدولي على دعم الاحتياجات المحددة للجيش اللبناني من أجل تنفيذ القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) وعلى التنسيق مع القوة المؤقتة ومكتب منسقة الأمم المتحدة الخاصة لشؤون لبنان، في إطار مجموعة الدعم الدولية للبنان، بشأن أفضل السبل لحشد دعم من هذا القبيل. فالوجود القوي والمستدام للجيش اللبناني في جنوب لبنان هو عنصر حيوي في تحسين وجود الدولة بشكل عام في جنوب لبنان وفي الانتقال من الوقف الهشّ للأعمال العدائية إلى وقف دائم لإطلاق النار.

وتظلّ ترتيبات الاتصال والتنسيق التي وضعتها القوة المؤقتة مع الجيش اللبناني وجيش الدفاع الإسرائيلي، على الصعيد الثنائي ومن خلال المنتدى الثلاثي، حجر الزاوية في مساعدة الطرفين على التوصل إلى ترتيبات أمنية يتفقان عليها وتدابير لبناء الثقة للتقليل من احتمال حصول توترات أو وقوع حوادث في المناطق الحساسة على طول الخط الأزرق. وإنني أحث كلا الطرفين على مواصلة التعاون بمهمة مع القوة المؤقتة للحفاظ على الهدوء ومنع الانتهاكات. وأشجّع الطرفين على مواصلة العمل مع القوة المؤقتة في عملية تعليم الخط الأزرق بكامله تعليما واضحا للعيان على الأرض باعتبار ذلك تدبيرا من تدابير بناء الثقة، فضلا عن المساعدة على رصد الانتهاكات ومنع حالات العبور غير المقصود وإيجاد حلول بالنسبة للمناطق التي لم يتوصل الطرفان بعد إلى اتفاق بشأنها.

وتواصل فرقة العمل البحرية التابعة للقوة المؤقتة توفير التدريب للبحرية التابعة للجيش اللبناني والقيام بعمليات الاعتراض البحري من أجل منع الدخول غير المأذون به للأسلحة أو ما يتصل بها من مواد إلى لبنان عن طريق البحر. ومن خلال تهيئة بيئة بحرية آمنة ومستقرة، فإن فرقة العمل هذه تساهم في الحفاظ على الهدوء في لبنان عن طريق ردع استخدام المياه الإقليمية اللبنانية لأغراض

غير مشروعة والتخفيف من الآثار الجانبية للأزمات الإقليمية، فضلا عن تعزيز التجارة البحرية في ذلك الجزء من البحر الأبيض المتوسط.

وتنفذ القوة المؤقتة، في المتوسط، ١٣ ٥٠٠ نشاط تنفيذي شهريا. وتقع أحيانا حوادث من السلوك غير الودي أو العدواني تجاه حفظة السلام من قبل السكان المحليين أو إعاقه حرية تنقل القوة المؤقتة، ولكن عدد هذه الحالات يظل ضئيلا. وتدعم أنشطة التوعية للقوة المؤقتة وتواصلها مع ممثلي المؤسسات الحكومية على المستوى المحلي والمستوى المركزي بسلطة الدولة وتقديم الخدمات إلى المجتمعات المحلية في الجنوب. وبالإضافة إلى ذلك، فإن انخراط القوات والموظفين المدنيين الدوليين والوطنيين التابعين للقوة المؤقتة مع السكان المحليين، من خلال أنشطة التعاون المدني - العسكري والمشاريع السريعة الأثر، يواصل تعزيز الدعم في أوساط السكان المحليين ويكفل فهما جيدا لولاية القوة المؤقتة وأنشطتها.

وبلغ مجموع عدد الأفراد العسكريين ٤٦٦ ١٠ فردا حتى ٢٤ تموز/يوليه ٢٠١٧. ويضم العنصر المدني للقوة المؤقتة ٢٣٥ موظفا دوليا و ٥٨٠ موظفا وطنيا. وأود أن أعرب عن امتناني للبلدان الـ ٤١ المساهمة بالقوات التي تتألف منها القوة المؤقتة على التزامها المتواصل. ولا تزال القوة المؤقتة، من خلال طائفة واسعة من الأنشطة التنفيذية وغير التنفيذية، تؤدي دورا هاما في الحفاظ على الاستقرار في جنوب لبنان وعلى طول الخط الأزرق وفي تهيئة بيئة لإجراء عملية سياسية فيما يتعلق بوقف دائم لإطلاق النار.

إلا أنه يبدو من الواضح أنه ما زال يتعين القيام بمزيد من الجهود مع اقتراب تاريخ انتهاء ولاية القوة المؤقتة. وفي ظل عدم إحراز تقدم نحو تحقيق وقف دائم لإطلاق النار، ستوضع قدرة القوة المؤقتة على الردع ومنع النزاعات ونزع فتيلها موضع اختبار بشكل متزايد. ولذلك، يجب إنفاق جميع الجهود الرامية إلى الاستفادة من الهدوء النسبي باعتباره فرصة سانحة لإحراز تقدم بشأن العناصر المتعلقة من القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). وفي هذا الصدد، أدعو الطرفين إلى اتخاذ ما يلزم من خطوات إيجابية لتحقيق وقف دائم لإطلاق النار وإيجاد حلٍ طويل الأجل للنزاع على نحو ما دعا إليه القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦). والقوة المؤقتة، بالتنسيق الوثيق مع مكتب المنسقة الخاصة للأمم المتحدة، على استعداد لتقديم دعمها الكامل إلى الطرفين في هذه العملية.

وأود أن أعرب عن تقديري لرئيس البعثة وقائد القوة، اللواء مايكل بيرري، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في القوة المؤقتة، لما يقومون به من عمل في جنوب لبنان ولالتزامهم بخدمة السلام.

وفيما يتعلق بالجوانب المالية لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، فقد اعتمدت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٣٠٧/٧١، مبلغا قدره ٤٨٣ مليون دولار للإنفاق على القوة في الفترة من ١ تموز/يوليه ٢٠١٧ إلى ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠١٨. وإذا قرّر مجلس الأمن تمديد ولاية البعثة إلى ما بعد ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٧، فستقتصر كلفة الإنفاق على القوة المؤقتة على المبلغ الذي وافقت عليه الجمعية العامة.

وفي ٢٥ تموز/يوليه ٢٠١٧، بلغت الاشتراكات المقررة غير المدفوعة للحساب الخاص للقوة المؤقتة ٨٣,٨ مليون دولار. وبلغ مجموع الاشتراكات المقررة غير المسددة لجميع عمليات حفظ السلام

حتى ذلك التاريخ ٨٦٧,٩ ٤ مليون دولار. ولقد سُددت تكاليف القوات عن الفترة الممتدة حتى ٣٠ نيسان/أبريل ٢٠١٧، بينما سُددت تكاليف المعدات المملوكة للوحدات عن الفترة الممتدة حتى ٣١ آذار/مارس ٢٠١٧، وفقا لجدول السداد الفصلي.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري للدعم الموحد والثابت من مجلس الأمن إلى القوة المؤقتة والأنشطة المنوطة بها. وفي ضوء ما تقدّم، أوصي بأن يمدّد مجلس الأمن ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان لفترة أخرى مدتها ١٢ شهرا، تنتهي في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٨.

وأرجو ممتنا إطلاع أعضاء مجلس الأمن على هذه الرسالة.

(نوقيع) أنطونيو غوتيريش